الأمم المتحدة S/2019/1004

مجلس الأمن

Distr.: General
30 December 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقوم، بعد مراعاة آراء جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ومنها ممثلي الخاص لمالي، وبالتشاور مع قائد القوة، بموافاة مجلس الأمن برسالة تركز على ما يلي: (أ) معلومات عن التحديات الأمنية في مالي، والتقدم المحرز في عمليات البعثة، وأداء القوات وعمليات تناوبها، ومعلومات محدثة عن تنسيق المسؤوليات الأمنية؛ (ب) معلومات محدثة عن الإطار الاستراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية ذات الصلة، وكذلك استراتيجية تتوخى الخروج المحتمل، للبعثة على أساس تحسن الظروف الأمنية والسياسية وإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

التحديات الأمنية في مالي وعمليات البعثة

كما هو مبين في تقريري S/2019/983، والذي يتضمن تقييما مستفيضا للحالة في شمال ووسط مالي، تواصل البعثة المتكاملة الاضطلاع بدور أساسي في دعم الأطراف من أجل النهوض بالحلول السياسية، مع اتخاذ وضعية أكثر قوة ومرونة وقدرة على التنقل لدعم تحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة وحماية المدنيين في هاتين المنطقتين.

وقد عززت البعثة وجودها في وسط مالي. ففي إطار عملية أوريكس، زادت البعثة تركيزها على المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للخطر أكثر من غيرهم في وسط مالي، بما في ذلك دوائر باندياغرا وبانكاس وكورو. وأتاح نشر قواعد عمليات مؤقتة للبعثة تعزيزَ تفاعلها مع المجتمعات المحلية في أكثر المناطق تعرضا للخطر في وسط مالي. ودعمت البعثة المتكاملة أيضا إنشاء آلية إنذار مبكر تغطي ٢٠٧ مناطق في ٤٩ بلدية في وسط مالي.

ولا تزال إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها مسألة ذات أهمية بالغة لدفع عملية السلام وتيسير عودة المسؤولين الحكوميين الآخرين إلى شمال ووسط مالي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف بسرعة والتصدي لاتساع نطاق النشاط الإرهابي، نشرت القوات المسلحة المالية وحدات كانت في

كثير من الأحيان ذات قوام محدود وتفتقر إلى القدرة على التنقل، في قواعد لا توفر الحماية الكافية، مما يزيد من احتمال تعرض الوحدات للخطر.

وعلى الرغم مما أصدرته السلطات من إعلانات في هذا الصدد، فإن عدد قوات الدفاع والأمن الوطنية المنتشرة في وسط مالي لم يزد زيادة كبيرة. وعلاوة على ذلك، فقدت القوات المسلحة المالية موقعين استراتيجيين في الشمال، عقب الهجوم على معسكريها في إنديليمان وأنديرامبوكان، وانسحابها إثرهما إلى ميناكا.

وإزاء هذه الخلفية، أجرت البعثة المتكاملة في الآونة الأخيرة عملية تجريبية لتعزيز مواقع القوات المسلحة المالية في المواقع النائية، بسبل منها النشر الاستراتيجي للأصول الجوية وإنزال القوات الخاصة وسحبها جوا في إطار فترة زمنية قصيرة. ومن خلال التنفيذ الكامل لخطة التكيف، ستتمكن البعثة من تنفيذ عمليات مماثلة في جميع القطاعات.

ومن أجل دعم اتباع نهج أكثر مرونة وتكاملا إزاء تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، ولتقييم ما أحرزته البعثة من تقدم إزاء تحقيق أهدافها، بدأت البعثة المتكاملة في تنفيذ ”النظام الشامل لتقييم الأداء“، وهو أداة لتقييم تخطيط العمليات وأدائها. وسيتيح هذا النظام للبعثة المتكاملة تكييف خططها بسرعة أكبر استجابةً للتغيرات التي تطرأ على السياق المحلي، وجمع البيانات والتحليلات المتعلقة بتأثير البعثة على مر الزمن.

أداء القوات والشرطة

تمثل مالي إحدى أكثر البيئات العملياتية صعوبة وخطورة لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ولذلك فإن اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين أداء البعثة والتصدي للتحديات ذات الصلة ينطوي على أهمية خاصة، بالنظر إلى الصلة القائمة بين سلامة حفظة السلام وأمنهم وبين تنفيذ الولاية. وأود أن أثني على التزام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة المتكاملة وعلى تضحيات الأفراد النظاميين والمدنيين العاملين في هذه البيئة المليئة بالتحديات. ويمثل التزامهم المستمر عاملا حاسما في كفالة فعالية البعثة المتكاملة وتنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا.

بيد أن التهديدات الأمنية المتطورة باستمرار تستدعي تعزيز الأداء، وفي نهاية المطاف، التكيف. فلا يمكن لبعثة أن تفي بالمهام الموكلة إليها في بيئة على هذه الدرجة العالية من الدينامية إلا إذا احتفظت بقدرتها على التكيف مع الحقائق الجديدة. وكما هو مبين في تقريري الأخير (S/2019/983) وتمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، فعناصر التمكين تؤدي دورا أساسيا في كفالة تنفيذ الولاية بقوة وفعالية، وتعزز أداء عمليات حفظ السلام.

وتحتاج البعثة المتكاملة إلى عناصر تمكين تتسم بالقدرة والكفاءة، بما في ذلك قدرات النقل الجوي، ووحدات أرضية ذات قدرة عالية على التنقل وقابلة للانتشار السريع، وقدرات استخباراتية معززة في مجالي المراقبة والاستطلاع، ومرافق دعم طبي معززة، وأفراد نظاميون مؤهلون. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم خطة التكيف المعروضة في تقريري الأخير والإسهام بنشاط في توليد هذه القدرات المتخصصة.

والقيادة الفعالة، وقدرة البعثة على إنجاز ولايتها بطريقة متكاملة، وعقليات القادة واستعدادهم للمخاطرة، ومدى تأهب الوحدات، ومرونتها وقدرتها على التعامل مع المجتمعات المحلية، كلها أمور أساسية لأداء عمليات حفظ السلام. وقد أظهرت بعض قوات البعثة المتكاملة، رغم تعرضها لقيود متعلقة بالتدريب

والتجهيز، أسمى آيات الشجاعة والقوة في عملها في شمال مالي في ظل ظروف بالغة الصعوبة وتنطوي على مخاطر وتضحيات هائلة على المستوى الشخصي.

وعلى الرغم من صعوبة البيئة، هناك العديد من الأمثلة على الأداء المتميز والقيادة الملتزمة في البعثة المتكاملة. وفي تموز/يوليه، كانت ثلاث من وحدات البعثة المتكاملة من بين الوحدات التي أُوصي بحصولها على علاوات نظير الأداء الاستثنائي.

واتخذت البعثة، من خلال البناء على الجهود المبذولة لتعزيز سلامة أفرادها، وفي إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، تدابير ملموسة لتحسين أداء البعثة، والتصدي للتحديات ذات الصلة، وزيادة تعزيز أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وتمثل المشاركة المجتمعية الفعالة عاملا حاسما في نجاح تنفيذ الولاية في مالي وفي كسب ثقة السكان المحليين. وتمكنت وحدة نُشرت مؤقتا في وسط مالي من إقامة علاقات فعالة مع المجتمعات المحلية في وسط مالي من خلال استخدامها المحدد الهدف للمترجمين الشفويين. فقد باتت تتلقى معلومات في الوقت المناسب من المجتمعات المحلية عن التهديدات والمناطق غير الآمنة، وقلّت نسبة تعطّل دورياتها بفعل المحتجين من المجتمعات المحلية. وواصلت برامج الخفارة المجتمعية التابعة لشرطة الأمم المتحدة تيسير إعادة نشر قوات الأمن المالية، مما أسفر عن بناء الثقة لدى السكان، والإسهام في إلمام البعثة بالحالة. وتُبذل حاليا جهود لزيادة التركيز على مشاركة المجتمعات المحلية، بما في ذلك مشاركتها في تقييمات الأداء التي تجريها البعثة بصفة دورية وما تبذله من جهود للتدريب.

وفي ضوء تزايد المظاهرات والاضطرابات العامة، يمثل توافر وحدات شرطة مشكّلة ذات طابع احترافي ومدربة تدريبا جيدا مسألة ذات أهمية أساسية لضمان النجاح في الحد من تصعيد حالات الاضطرابات العامة. وخلال ثلاثة أيام متتالية من المظاهرات أمام قاعدة البعثة في سيفاري، بمنطقة موبتي، استجابت وحدة الشرطة المشكّلة التابعة للأمم المتحدة وفرادى ضباط الشرطة بحزم ممزوج بضبط النفس وتمكنوا من حماية القاعدة من محاولة الاستيلاء عليها دون التسبب في خسائر في صفوف المدنيين.

وسعياً إلى توفير حماية أفضل لفرادى ضباط الشرطة، تعمل البعثة المتكاملة على تعزيز معدات الحماية لضباطها، وتحسين تدريب العنصر الشرطي والعنصر العسكري على مكافحة الشغب، وتشديد أمن المنطقة المحيطة، وزيادة الدوريات.

وأحرزت البعثة المتكاملة مزيدا من التقدم في تعزيز التنقل المحمي، الذي لا يزال ضروريا لتنفيذ الولاية في شمال ووسط مالي ولحماية المدنيين. وشرعت البعثة في مجموعة من عمليات مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تهدف إلى كشف وإزالة الأجهزة المزروعة في الطرق وحولها.

وفي وسط مالي، منذ بدء العملية الخامسة عشرة من هذا النوع للبعثة في أيار/مايو، لم تسجل أي وفيات أو إصابات أو أضرار في المعدات بسبب انفجار أجهزة متفجرة يدوية الصنع على المحور الأكثر خطورة، وهو جزء من طريق موبتي – دوينتزا. وإجمالا، دعمت استراتيجية البعثة الاستباقية والمحددة الأهداف لمكافحة استخدام تلك الأجهزة تقديمَ التدريب والتوجيه قبل النشر وفي مسرح العمليات من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأدى توفير المعدات المتخصصة وتحسين حالة التأهب العملياتي للقوات إلى تمكن البعثة المتكاملة من الكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإبطال مفعولها بمعدل

أكبر من أي وقت مضى، وإلى الحد بشكل فعال من خطر وقوع وفيات متصلة بها ومن عدد تلك الوفيات، بما في ذلك عدد القتلى من الجنود.

وفي محاولة لتحسين الكفاءة وأوقات الاستجابة، استعرضت البعثة المتكاملة إجراءاتها المتعلقة بإجلاء المصابين، وهي بصدد تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، تبيَّن من مجموعة تدريبات تجريبية أجريت أن الإجراءات المبسطة وتفويض السلطة قد خفضا بشكل ملحوظ الفترات المستغرقة للإجلاء بعد تلقي إخطار.

التحديات

على الرغم من هذه الاتجاهات المشجعة، لا يزال الأداء تشوبه حالات نقص في التدريب والقدرات أو عدم فهم لولاية البعثة وقواعد الاشتباك أو المحاذير غير المعلنة أو إحجام بعض القادة عن المخاطرة أو الانصياع للأوامر. وهذه الحالات تؤثر تأثيرا سلبيا على أداء البعثة المتكاملة ولا بد من معالجتها.

وفي بعض الحالات، أعاقت المحاذير والضوابط الوطنية قدرة البعثة على كفالة الأداء، بما يشمل حالات رفضت فيها الوحدات مرافقة القوافل المدنية. وبالمثل، رفضت القوات في بضع مناسبات أداء مهام تنطوي على التخلص من ذخائر متفجرة. وتُبذل جهود لتزويد هذه القوات بقدر أكبر من التدريب والمعدات. وعند وقوع هذه الحوادث، اتخذت البعثة إجراءات فورية، فأبلغت المقر بحالات رفض تنفيذ الأوامر، وأوصت بإعادة قائد إحدى الوحدات إلى وطنه لرفضه تنفيذ الأوامر متعللا بمحاذير وطنية. وأبلغت الأمانة العامة الدول الأعضاء المعنية.

وأود أن أؤكد من جديد أن كل بلد من البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة يجب أن يبلغ، أثناء المفاوضات المتعلقة بالنشر المحتمل، عن أي محاذير وطنية فيما يتصل باستخدام الوحدات. وسوف تأخذ عملية صنع القرار هذه المحاذير في الحسبان عند اختيار القوات، بما في ذلك تقرير ما إذا كان يتعين المضي قدما في النشر أم لا. ولا يمكن قبول محاذير إضافية بعد النشر.

وفي إحدى الحالات، استمرت إحدى الوحدات في منع الوصول إلى الجزء الذي تشغله من معسكر الأمم المتحدة، مما يعوق وصول أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة للبعثة المتكاملة إلى مرافق المطارات. وأود أن أؤكد من جديد أن جميع الوحدات المنتشرة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تشكل جزءا لا يتجزأ من البعثة وتعمل تحت سلطة رئيس البعثة، وأن عدم الامتثال للأوامر يجب أن تترتب عليه عواقب.

ولا يزال القصور في المعدات يمثل عقبة أمام الأداء. فهناك عدة ناقلات أفراد مصفحة غير صالحة للعمل بسبب جملة أمور منها الأضرار الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو الافتقار إلى المستوى اللازم من الحماية من الألغام. وتواصل الأمانة العامة العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل سد هذه الفجوة وتعزيز التنقل العملياتي.

وقد أدى انخفاض القدرات الاستخباراتية والافتقار إلى الأصول الجوية اللازمة، إثر رحيل عدة وحدات، إلى الحد من قدرة البعثة على الإلمام بالحالة كما يجب في الوقت المناسب والاستجابة بسرعة

للحالات الناشئة، بما في ذلك حالات تعرض المدنيين للتهديد، كما هو الحال في لِرِنب، بمنطقة تمبكتو، أو في وسط مالي. ولا تزال هذه الثغرات تؤثر سلبا على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا.

ويواجه عدة متعاقدين صعوبات جمّة في توفير قدرات النقل المطلوبة، لأسباب منها الخسائر المتكبدة بسبب الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقد أثر عدم وجود مركبات تحميل مناسبة لظروف الطرق السائدة، ويمكن العثور عليها في السوق المحلية للنقل الداخلي وشحن البضائع، تأثيرا سلبيا على تسليم المعدات المملوكة للوحدات وعلى نشر قدرات عسكرية وشرطية جديدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٩. وتتخذ البعثة المتكاملة تدابير لتأمين العقود اللازمة واستخدام الأصول الجوية، عند الاقتضاء، مما يترتب عليه تكبد تكاليف إضافية، من أجل التعامل مع الوضع وإعادة الإمداد المستمر إلى قواعد عملياتها النائية.

تناوب القوات

من أجل كفالة تناوب الوحدات ونشرها في الوقت المناسب، تعتمد البعثة المتكاملة على مزيج من وسائل النقل الجوي والبري الخاصة بها والتعاقد على تلك الخدمات، وكذلك على طرق الإمداد الآمنة. وفي حين أن تناوب قوات وحدة واحدة يتطلب نقلا جويا بالأساس، فإن البعثة المتكاملة لديها شبكة محدودة من المطارات التي يمكن أن تستوعب طائرات نقل ثابتة الجناحين. ومن أجل تحسين الوضع في شمال مالي، ساهمت البعثة المتكاملة في إنشاء مدرج جديد في كيدال.

تنسيق الوجود الأمني

ثبت أن هيئة التنسيق في مالي هي منبر فعال لتنسيق أنشطة جميع أشكال الوجود الأمني في مالي، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوة الفرنسية، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وخلال أحد اجتماعات الهيئة الأخيرة، اتفق المشاركون على إشراك الجهات المعنية بالأمن تدريجياً.

الإطار الاستراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية

كان لوضع الإطار الاستراتيجي المتكامل وتنفيذه أثر إيجابي على الأداء العام للبعثة، وساهم في استجابة الأمم المتحدة للوضع الأمني المتسم بديناميته العالية وتطوره المستمر استجابةً أكثر اتساقا وتكاملا وأكثر فعالية من حيث الموارد. واسترشد التخطيط المتكامل بالأهداف الاستراتيجية الصادر بها تكليف للبعثة المتكاملة، ويستند الإطار إلى تحليل مشترك للنزاع يراعي المنظور الجنساني ويسلّم بالارتباط القائم بين الديناميات الجنسانية والعوامل المحرّكة للنزاع. وقد صممت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مشاريع لدعم عملية السلام وتحقيق الاستقرار في وسط مالي مع مراعاة ظروفهما الخاصة من سياق ووجود مادي وقدرة تشغيلية ومزايا النسبية. وأسفر تنفيذ الإطار عن منح الأولوية لعدد من المشاريع المشتركة وتغييرات في تخصيص الموارد.

وفي وسط مالي، تركز الخطط المتكاملة على ستة مجالات للتدخل من أجل دعم استراتيجية الحكومة المنقحة لتحقيق الاستقرار في وسط مالي، والمشاركة السياسية والحوكمة القائمة على المشاركة،

وتحقيق الاستقرار والأمن، والمساعدة الإنسانية والتنمية، والتماسك الاجتماعي والمصالحة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والتواصل. ويستفيد كل من البعثة المتكاملة والفريق القطري فيما يبذلانه من جهود متكاملة من الميزة النسبية للبعثة المتكاملة، لا سيما علاقتها بالجهات السياسية الفاعلة في باماكو وقدرتها على توفير الأمن وسبل الوصول للمناطق النائية والعدائية، وكذلك مما يتمتع به الفريق القطري من خبرات وكفاءات فنية. وفي موبتي، تتعاون البعثة المتكاملة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مشروع يموله الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي من أجل تعزيز حصول مجتمعات المشردين والمجتمعات المتضررة من العنف القبلي على الرعاية الصحية.

وفي تمبكتو، نفذت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستة مشاريع مشتركة ممولة من خلال مشاريع سريعة الأثر ومشروعا ممولا من الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي بهدف تيسير إعادة إدماج اللاجئين العائدين وتعزيز التماسك الاجتماعي بين مجتمعات المشردين والمجتمعات المضيفة. وتدعم هذه الجهود المجتمعات المضيفة ومجتمعات المشردين عن طريق توفير إمكانية الحصول على المياه والأنشطة المدرة للدخل، كما تمثل عاملا مهما يسهم في إعادة إدماج أكثر من ٢ ٠٠٠ لاجئ فروا إلى موريتانيا في أعقاب نزاع عام ٢٠١٢. وتعاونت البعثة المتكاملة أيضا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فيما يشمل مشروعين مشتركين في تمبكتو لتعزيز حماية التراث الثقافي.

وتدعم المشاريع قرارَ الحكومة المتعلق بإعادة فتح جامعة تمبكتو، وإعداد دورة متخصصة عن ترميم القطع الأثرية الثقافية بهدف مكافحة التطرف العنيف من خلال التعليم وتوفير المهارات وفرص العمل للشباب.

وفي غاو، تتعاون البعثة المتكاملة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مشروع يرمي إلى تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع المحلي.

ولا يزال أحد التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالتنسيق والتنفيذ الفعالين للإطار يكمن في غياب التواجد المادي للفريق القطري في بعض المواقع الميدانية، مثل ميناكا وكيدال، والتمثيل الجزئي في المكاتب الميدانية الأخرى بسبب الحالة الأمنية. على الرغم من ذلك، تنظم الوكالات والصناديق والبرامج زيارات ميدانية وتؤدي عملها من خلال شركاء في التنفيذ. ومع مراعاة الحالة الأمنية البالغة التعقيد، ستحتاج البعثة إلى مواصلة تقديم الدعم اللوجستي والأمني إلى الفريق القطري تمهيدا لعملية انتقال تدريجي، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المشتركة، حسب الاقتضاء. ومن هذا المنطلق، فإن إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية وتعزيز وجود الدولة، فضلا عن قبول المجتمعات المحلية لهما، لا تزال شروط أساسية لتوفير عملية انتقال فعالة ومستدامة إلى الفريق القطري والمؤسسات الحكومية.

استراتيجية طويلة الأجل للخروج المحتمل

في إطار تطوير مفهوم البعثة، تحدد البعثة المتكاملة وضعا نهائيا منشودا، يعرّف المتطلبات الدنيا اللازم توافرها من حيث الظروف السياسية والأمنية، والتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، وتحسين الحالة الأمنية العامة بما يتيح الانسحاب التدريجي للبعثة. وستكون زيادة قدرة دولة مالي وانتشارها الفعال، لا سيما قوات الدفاع والأمن الوطنية التابعة لها وإدارة الدولة، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وسلطات الدولة شروطا أساسية في أي استراتيجية خروج محتمل للبعثة المتكاملة.

وتمشيا مع التوجيه الذي أصدرتُه بشأن العمليات الانتقالية، وتمشيا مع إطار التخطيط المتفق عليه للإطار الاستراتيجي المتكامل، عُقدت حلقة عمل مع البعثة والفريق القطري في باماكو في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف وضع جدول زمني للمرحلة الانتقالية يحدد المواعيد والمعالم المهمة للعملية الانتقالية في مالي. وخلصت حلقة العمل إلى أن أي تخطيط للمرحلة الانتقالية في مالي في المرحلة الراهنة ينبغي أن يركز على طرائق لعمل الأمم المتحدة بمزيد من الكفاءة والاتساق من أجل تحقيق تنفيذ الولاية وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبل منها تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية التي ستدعم مالي على المدى البعيد. وتعمل البعثة المتكاملة في بيئة تنطوي على تهديدات فريدة مما يزيد من صعوبة تطبيق الدروس المستفادة من سياقات انتقالية أخرى، منها سياقات ليبريا وتيمور – ليشتي وآخرها، هايتي.

ويمكن أن يخلف الانسحاب المبكر للبعثة المتكاملة عواقب وخيمة على مالي وأن يحبط ما بذلته الأمم المتحدة من جهود في ذلك البلد حتى الآن، بالنظر إلى الفراغ الحالي في سلطة الدولة، الذي تتنافس في سياقه جماعات مسلحة متعددة على السلطة، كما أن هناك نزاعات مسلحة متعددة بين القبائل.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**